سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٤٣) ٢٠١٣/٧/١

«نزاعات منبثة» في رؤية مجموعة الأزمات الدولية

علي شيخ منصور

«نزاعات منبثة» هو عنوان التقرير الذي نشرته «مجموعة الأزمات الدولية» حول سوريا، والذي يقدم أربع سيناريوهات للحل راهناً في ضوء الاستعصاء القائم بالمعنى العسكري، بين النظام والمعارضة، إلا أن واضعي التقرير ينطلقون من نظرة استاتيكية أو جامدة لتوازن القوى في اللحظة العيانية، وبالتالي يصلون إلى نتائج قد تكون مضللة في المحصلة النهائية.

إذ ينطلق التقرير بداية من اعتبار «أن النظام قابل للسقوط أو التغيير» هي فرضية خاطئة، قامت على تمويل النظام الدولي «وبنوع من الاستهتار على قدرة المعارضة السورية في الخارج على إسقاط النظام». وذلك الاعتبار الذي يصل حدّ اليقين، يفترض بداهة أن نظام الأسد غير قابل للتغيير، وبالتالي على النظام الدولي الكف عن «زيادة الضغط العسكري عليه لإجباره على تغيير حساباته، أي التفاوض على الرحيل أو الانهيار من الداخل»، فقصور هذه الرؤية أنها لا تأخذ بعين الاعتبار موقف حلفاء النظام في روسيا وايران وحزب الله واصرارهم على عمل ما يمكنهم لبقاء النظام. هذه المقدمات بنى عليها التقرير مايراه سيناريوهات إنهاء الحرب في سوريا:

١- احتمال تدخل الغرب عسكريا على نطاق واسع، الا أن هذا الأمر يبقى غير مضمون النتائج في ضوء التدخل والنفوذ لكل من ايران وحزب الله الى جانب النظام.

٢- التسليم بانتصار النظام وبدء البحث عن تسوية مع الأسد.

٣- الحل الدبلوماسي التفاوضي بما يعنيه الانتقال من السعي الى تغيير النظام نحو القبول بتقاسم السلطة بين أطراف الصراع على أن يؤدّي هذا الحل التفاوضي الى طمأنة مختلف فئات المجتمع السوري.

٤- قيام حلفاء كل طرف في النزاع بما يكفي من الدعم للبقاء في معادلة الحرب، اي لا غالب ولا مغلوب وهذا يعني تأبيد الحرب في سورية حيث تصبح حربا بالوكالة.

وأنا لن أناقش هنا أياً من هذه السيناريوهات، دعونا فقط نعتقد أن تقرير مجموعة الأزمات الدولية يفترض به أن يُعبر عن وجهة نظر محايدة تجاه ما يجري في سوريا، إلا أننا نفاجأ بتبني معدي التقرير لوجهة نظر النظام السوري، وداعميه من روسيا والصين وإيران، تبني على مستوى المصطلحات والمفاهيم، تبني على مستوى التحليل والرؤية، تبني على مستوى الاستنتاجات والسياسات المقترحة، لذلك هم يرون أن ما يجري في سوريا حرب طائفية وليست ثورة، ويرون نتيجة علاقات النظام والدعم الخارجي له استحالة تغييره أو القضاء عليه، لذلك لابديل عن التسوية معه، أو الدخول في حرب طويلة الأمد تدمر سوريا والسوريين! دون أن يهتم معدوا التقرير بواجبهم الإنساني تجاه مأساة الشعب السوري، وتجاه حقوقه في الحرية والعيش بكرامة وبناء دولته المدنية الديمقراطية، رغم كثافة هكذا شعارات في ثقافتهم، ولم يلحظوا تقصير العالم الغربي عن دعم الشعب السوري في ثورته، بل هم يتجاهلون النتائج التي ستترتب على أي حل تصالحي مع النظام، وبشكل خاص لجهة تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة. بل أكثر من ذلك يأخذون على الغرب نيته في ابقاء طهران خارج محادثات السلام حول سوريا! هذا التقرير الذي يعيب على الغرب قصور استراتيجيته التي لاتأخذ بعين الاعتبار موقف حلفاء النظام في روسيا وايران وحزب الله واصرارهم على عمل كل ما بوسعهم لبقاء النظام. لا يأخذ على الغرب وأمريكا أنهم لايعملون كل ما في وسعهم لدعم المعارضة السورية ورحيل الأسد.

الافتتاحية

هل دخل الائتلاف مرحلة الموت السريري؟

سامي شيحان

خرج «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» شبه مشلول من إجتماعات الهيئة العامة الأخيرة لأعضائه، حتى أنه لم يستطع، ولذرائع شتى، أن يدعو لاجتماع لاحق بعد مضي شهر ونيف من الفراغ والتخبط الذي أضرّ كثيرا بالثورة السورية، خاصة وأن ذلك تزامن مع هجمة شرسة لقوات النظام المدعومة بميليشيات خارجية تعمل على تطهير محافظة حمص من سكانها والسيطرة عليها. حتى أن أغلب أعضاء هذا الائتلاف، خارج مؤسسات الرئاسة والسيطرة فيه، انتابهم شعور متزايد بالخزي والمهانة جراء ذلك، وعبّر بعضهم أن الائتلاف أصبح عبئاً على الثورة، بعد أن وجد لقيادتها، ويتواتر الحديث خارج الائتلاف عن فقدانه لشرعيته كممثل عن الداخل، وفقدان الثقة الدولية بتمثيليته للثورة السورية، وفي كل ذلك قدر من الصحة، يدفع بالسؤال: هل بلغ الأمر بهذا الائتلاف أنه دخل مرحلة الموت السريري، وهو الآن بانتظار من يعلن وفاته؟ قد يجادل البعض بأن دفن الميت واجب شرعي وأخلاقي، فيما يذهب آخرون للحديث عن عملية جراحية يمكن أن تنقذ الائتلاف في اللحظة الأخيرة، فيما لو أحسن السيطرة على اجتماعات الهيئة العامة هذا الأسبوع، وقيادتها باتجاه تحسين وتطوير آليات العمل، وانتخاب هيئة رئاسية جديدة تفعّل الائتلاف، وتربط رؤيتها باحتياجات الأرض، وصيرورة الصراع مع نظام القمع والفساد. نحن لسنا مستعجلين لإطلاق رصاصة الرحمة على الائتلاف، مع يقيننا أنه دخل الشهر الأخير في غيبوبة إن صح التعبير، لأننا نعرف القيمة الرمزية والتمثيلة التي منحت لهذا الائتلاف، والتي لم يُحسن الاستفادة منها، ونُدرك أكثر صعوبة استيلاد بدائل بنفس الوزن والأهمية بعد مرور قرابة ٢٩ شهراً على انطلاقة ثورة الحرية والكرامة التي فجرها الشعب السوري، خاصة وأن التوجهات الأمريكية الراهنة لتجاوز الائتلاف لاتحمل الكثير من الطمأنينة، حين تتحدث عن بدائل عسكرية، تفتقد بالضرورة للخبرة والمصداقية السياسية، ونخشى الاعتراف أن البتر آخر مراحل العلاج.

حرية – العدد (٤٣) ٢٠١٣/٧/١

جنون الهجمات العسكرية للنظام بعد القصير

نبيل حيفاوي

الملاحظ أن النظام، بعد نجاحه في السيطرة على مدينة القصير، أصيب بنشوة، تصوّر معها أن الطريق لنجاحات جديدة، كبيرة وحاسمة، باتت ممهدة من الناحيتين العسكرية والمعنوية، مستغلا أيضا تأخر قرار تسليح المعارضة، وحالة الموقف الدولي المناور، والمتردد في حسم موقف الدعم للشعب السوري.

في هذه المعطيات، ذهب النظام لإنجاز ضربة جديدة وقوية واستراتيجية، ضد قوى الثورة، فكانت عملية التركيز على حلب وريفها الشمالي. وحشد قواته المدعومة بآلاف المقاتلين من حزب الله ولواء أبو الفضل العباس. وبدأ بشن عمليات قصف جنونية شديدة ومتواصلة، انطلاقا من مناطق موالية، ومناطق يسيطر عليها في أطراف المدينة وفي جنوبها. وحسب الخبراء الاستراتيجيين، فإن هدف النظام من فتح معركة حلب، توجيه ضربة قاصمة لأهم المدن السورية بعد العاصمة، ولإحداث اختراق يقطع خطوط الإمداد وتضييق مساحة الحركة التكتية والمناورة، على كتائب الجيش الحر.

لكن القدرات التخطيطية والقيادية للجيش الحر في محافظتي حلب وإدلب، جعلت مخطط النظام يتخبط، وقدراته تتعرض لخسائر في المزيد من المواقع، وإلحاق خسائر كبيرة بتشكيلاته المقاتلة، وتشكيلات حلفائه.

في حلب وريفها الشمالي، حوصرت قواعده في نبّل والزهراء، وتعرض مطار منغ العسكري لخسائر كبيرة، وهو مشلول عن الحركة، ووقعت أجزاء كبيرة منه تحت سيطرة الثوار. وزيادة على ذلك، تراجع وضع قوات النظام في محافظة إدلب، بسقوط معسكر الشبيبة، الذي يعدُّ من أهم مراكز التجمعات العسكرية للنظام.

ورغم السلاح المحدود كما ونوعا، وافتقاد الذخائر، لكتائب الجيش الحر، وبقاء الدعم بالسلاح كلاما غير مترجم بشكل فعلي، استطاع الثوار الصمود في المناطق التي حاول النظام اجتياحها، فضلا عن تحقيقهم تقدما في أكثر من محافظة، ففي محافظات درعا، والقنيطرة، وحماة، اتسعت رقعة السيطرة للجيش الحر، وفي ريف دمشق، الغوطتين الشرقية والغربية، وأحياء جنوب دمشق (القدم والعسالي والمخيم وسبينة...). وكذلك أحياء شمال دمشق (القابون وبرزة)، لم يستطع التدمير الوحشي تمكين النظام من الانتصار على قوات الثوار. ودفع النظام وحلفاؤه (حزب الله وابو الفضل العباس) خسائر بشرية، بهجمات تكتية من الثوار، كما حصل في السيدة زينب والذيابية وفي الغوطة الشرقية. الخارطة العسكرية إذاً بعد القصير، لم تتحدد بما أراده النظام، والنشوة الآنية لنجاحه في القصير، تحولت إلى نكسات أعادت الوضع المعنوي إلى ما قبل القصير، وإلى الأفضل ميدانيا لمصلحة الثورة. والمعروف قي الثورات الشعبية، أن قدرة القوى المقاتلة، على تحمل الخسارات الجزئية والتكتية، أعلى بكثير من القوى النظامية عموما، فكيف مع قوى سلطوية تمارس عملها بالأمر والنهي، وتفتقد إلى الثقة في تركيبتها الداخلية الفاسدة. حيث يشعر الجندي فيها أن لاقيمة لحياته، و يتعرض للإعدام في حال الفشل أو عدم تنفيذ الأوامر. وكم من المواقع التي تركها النظام دون إسناد أو تموين، وهي محاصرة ومتروكة لتلقي الموت المؤكد، مما يضطرها للاستسلام والانسحاب من المعركة.

وعلى العموم، فمعضلة الجيوش حين تواجه الثورات الشعبية، أن تختار بين السيطرة على الأرض وخسارة العنصر البشري بشكل كبير، وبين الحفاظ على العنصر البشري بتجميع القوات وتحصينها، وبالتالي خسارة أوسع المساحات. هذه المعضلة حاول النظام معالجتها، بالقصف الجوي والصاروخي والمدفعي، والنتيجة كانت إلحاق دمار كبير في المدن والبلدات، دون القدرة على الدخول إلى الكثير من مناطق القتال. لقد زج النظام بأعلى قدراته القتالية كما ونوعا، وتلقى الدعم والإسناد من قوى طائفية لبنانية وعراقية وإيرانية، وفشل في حماية نفسه من التدهور المتواصل، وبالتالي هو مصاب بجنون يساعده على القتل، دون أن يوفر له النصر على الثورة.

مقاتلو المعارضة السورية يسيطرون على حاجز استراتيجي

معركة درعا: مؤشرات وآفاق

جمال حمود

أعلن الجيش الحر يوم الجمعة ٢٨/ ٦ أن مقاتليه سيطروا على حاجز «البنايات» الاستراتيجي بعد أن تمّ تحريره من القوات النظامية السورية داخل درعا البلد، إثر اشتباكات وحصار دام اكثر من اسبوعين، وهذا الحاجز المؤلف من برجين مرتفعين يتيح للجيش الحر الاشراف على كامل درعا البلد. بإنتظار أن يتمكن من تحرير القسم الآخر من المدينة والمعروف باسم درعا المحطة، والذي ما زالت قوات النظام وشبيحته يسيطرون عليه.

وسبق ذلك في الأيام القريبة الماضية، تقدم ملموس للجيش الحر في مناطق مختلفة من محافظة درعا، كان آخرها السيطرة على المخفرين الحدوديين، مع الأردن (مخفر٣٥ ومخفر٣٦)، كما يحاصر مواقع النظام في مدينة جاسم، وتشمل المساحة التي استطاع الجيش الحر تحريرها من النظام، مساحة لا تقل عن ثلاثة أرباع المحافظة، بما في ذلك مواقع داخل مركز مدينة درعا. وما تبقى للنظام من مساحات يسيطر عليها، يبدو كجزر متباعدة ومعزولة عن بعضها، لا يستطيع تحريك قواته بها في خطة واحدة، ولم تتمكن قواته الجوية وسلاحه الصاروخي والمدفعي، من تعويض خساراته على الأرض، فبدت أنها أقرب إلى أعمال انتقامية عبثية في نتائجها، ووحشية في أهدافها.

وتشكل محافظة درعا بموقعها على حدود الأردن، أهمية كبيرة من حيث سهولة حركة تسلح الثوار ومناوراتهم، زيادة على أهميتها لاستيعاب عملية الدعم بالسلاح من الجبهة الجنوبية، وهي المحافظة الأقرب إلى العاصمة (١٠٠كم)، وهذا ماجعل المحللين يربطون بينها وبين معركة العاصمة، خاصة وأنها ترتبط بمحافظتي القنيطرة والسويداء، اللتان توفران رقعتين للمناورة والتكتيك، فضلا عن الطاقة البشرية التي تتوفر عنهما المحافظتين.

وبطبيعة الانتشار العسكري لقوات النظام، تشكل درعا والقنيطرة والسويداء، مركزا للعدد الأكبر من قوات النظام النوعية، وتحرير تلك المدن ينجز عملية خلخلة كبيرة في البنية العسكرية لجيش النظام، ويحرمه من استخدامها وتحريكها إلى جبهات أخرى، في العاصمة والوسط أوالشرق والشمال. كما أن تنوع الطبيعة الجغرافية في سهل حوران والجولان، يوفر للجيش الحر قدرة على الحركة في الدفاع والهجوم لحماية مكتسباته وتطويرها، وهو ما نلاحظه من بدء المواجهة المسلحة بين الثورة والنظام، ففي اللجاة وبصرى الحرير وتسيل وداعل والشيخ مسكين، ومناطق أخرى في غرب المحافظة وفي شرقها، لم يتمكن النظام من تحقيق أي تقدم نحو استعادة المواقع التي فقدها، وتبعد اليوم مواقع الجيش الحر في المحافظة عن مركز العاصمة خمسين أو ستين كيلو مترا، مايجعل تقدم الثوار من الجنوب نحو العاصمة سهلاً في حال امتلاك الجيش الحر العتاد والسلاح المناسبين. إضافة إلى أثير تقدم الجيش الحر في محافظة درعا، كمصدر دعم تكتيكي للعمل العسكري في الجولان وفي مناطق محافظة السويداء، فإنه يوفر إمكانية للمنطقة الآمنة لحماية المدنيين من بطش النظام، وتجنيبهم معاناة اللجوء إلى الأردن.

وننتظر في الأيام القادمة، انتصارات جديدة لثوار المحافظة، وهذا يراكم الإيجابيات، التي يقطف ثمارها الشعب، بتسريع لحظة الانتصار الشامل على نظام القمع والفساد.

حرية – العدد (٤٣) ٢٠١٣/٧/١

رعب الغلاء المتصاعد ومعيشة الذل والقهر وزيادة!

نعيم نصار

يقول وايلد: (بمحاربة الفقر ننقذ كرامة الإنسان)، سلطة الاستبداد السورية طوال سنوات حكمها فعلت عكس ماقاله وايلد، ومع بداية الحراك السياسي، تركت لكبار التجارالواقفين بصف النظام التحكم بكل شيء.

وفي اللحظة الراهنة وبعد أن رفعت حكومة النظام سعر المازوت إلى ٦٠ ل.س بتاريخ ٢١- حزيران، فإن هذا القرار ستكون له انعكاسات كارثية على معيشة الناس، لاسيما الفقراء الذين تجاوز عددهم نصف سكان البلد باعتراف الأمم المتحدة.

يقول خليل: عائلتي لم تأكل حبة فاكهة منذ أربعة أشهر، والموظف في القطاع العام أجبره راتبه المتواضع على استبعاد الفواكه من مشترياته، أما الخضار فصار يتعامل معها بالحبّة. ويتساءل خليل الذي نشرت كلامه جريدة المدن الالكترونية: (أمن المعقول أن يصبح صحن السلطة بسعر نصف كيلو لحمة)؟

أما (سامر) وهو رب أسرة من دمشق لديه أربعة أطفال فيذكر كيف ضمرت السلة الغذائية عنده مع انخفاض سعر صرف الليرة، وتقلصت قيمة الراتب، بحيث صارت قيمته لا تعادل ال١٠٠ دولار؟

الحل الأمني العسكري الذي انتهجه النظام هو الذي أوصل البلد إلى هذا الحال. ولو كان النظام يفكر بالناس، لذهب نحو الحل السياسي منذ الشهر الأول من الثورة. خارج ذلك تذهب كل التعليلات الخاصة بأسباب الغلاء نحو تفاصيل اقتصادية هي نتيجة لسياسة النظام العسكرية.

فمثلا (إبراهيم حمدان) تاجر مفرق في سوق باب سريجة يذكر أن ارتفاع أسعار الخضار والفواكه مرده إلى قلة العرض وكثرة الطلب، إضافة إلى أجور النقل والعتالة.

طبعا لا يتجرأ السيد حمدان على ذكر أسباب تزايد أجور النقل، لأن الأمر متعلق بوجود الحواجز وسلبطتها على العباد وسلب الناس لأموالهم و قسم من أرزاقهم.

وهناك تقارير دولية تتحدث عن تراجع الإنتاج النباتي في سوريا حوالي ال ٥٠٪ بسبب عدم قدرة المزارعين على حصاد محاصيلهم الزراعية. وهذا الأمر بمجمله نتيجة للحل العسكري الذي يصر عليه النظام حتى تاريخه.

أما رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد الكشتو فرأى أن السبب الحقيقي في ارتفاع أسعار الخضار والفواكه يعود إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، ولفت إلى أن الارتفاع هو نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار بشكل أساسي، ومارتّبه ذلك من ارتفاع تكاليف الإنتاج.

من المفيد أن نذكر أن حال الغلاء المذكورهنا يعود إلى مرحلة هي قبل غلاء المازوت الأخير، والمؤكد أن الغلاء ستكون له جولات جديدة في الصعود، لأن غلاء المازوت سينعكس على كل المواد والسلع الاستهلاكية الأساسية.

الاقتصادي والمعارض السوري عارف دليلة يقول:

(أنه وعلى الرغم من التدهور الكبير الذي حصل في موارد الدولة السورية .. فإنَّ ثروة النظام قد تضاعفت عدة مرات خلال الثورة)!

ويقول الناشط الذي نقل الخبر على صفحته في الفيس بوك: في الحقيقة كانت المعلومة مفاجئة بالنسبة لي، فمع كل ارتفاع في سعر الدولار .. تقل عندهم أعباء الرواتب التي يدفعونها بالليرة السورية للموظفين.

وبذلك تخف القدرة الشرائية للمواطنين .. بينما تزداد أرصدتهم هم!

انهيار العملة يمكن أن يؤثر على نظام ما .. لو كان هذا النظام .. يعبأ بمعيشة مواطنيه .. أما النظام السوري فلا يعبأ بحياتهم ، حتى يشغل باله التفكير بمعيشتهم!.

بعد غلاء مادة المازوت، أصدر رأس النظام مرسوما يقضي بزيادة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين، وشمل مؤسسات القطاع والمشترك التي تزيد مساهمة الدولة فيها على ٧٥٪.

ونص المرسوم رقم ٣٨، على «زيادة الرواتب بالنسبة للعاملين ٤٠٪ على الـ١٠ آلاف الأولى و٢٠٪ على الـ١٠ آلاف الثانية و١٠٪ على الـ١٠ آلاف الثالثة، و٥٪ على ما يزيد عن الـ١٠ آلاف الثالثة من الراتب أو الأجر الشهري».

كما ما أصدر رأس النظام المرسوم التشريعي رقم ٣٩ للعام ٢٠١٣، الذي يقضي بـ«منح أصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين في مؤسسات الدولة زيادة ٢٥٪ على ١٠٠٠٠ ليرة سورية الأولى من المعاش التقاعدي، و٢٠٪ على ١٠٠٠٠ ليرة سورية الثانية من المعاش التقاعدي، و١٠٪ على ما يزيد عن ١٠٠٠٠ ليرة سورية الثانية من المعاش التقاعدي».

تعلق أم محمد وهي نازحة، تعيش مع عائلتها في منطقة لا تشهد اشتباكات عسكرية، وزوجها يعيش بدون عمل بعد أن فقد عمله الأصلي في السبينة (قطاع خاص): ومن لا يملك راتبا وليس موظفا ماذا يفعل؟

أصحاب الرواتب صاروا يعرفون أن ال٢٠ ألف ليرة سورية التي يقبضها الموظف باتت تعادل ال٥ آلاف ليرة بالقياس إلى ماكانت إليه قيمة الليرة قبل ١٥-٣-٢٠١١ .

أتباع النظام الذين لا يفكرون إلا بمكتسباتهم عادوا للتطبيل والتزمير لرأس النظام، وهاهو (شعبان عزوز) رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال يعلق في صحيفة حكومية (تعد هذه الزيادة لفتة كريمة خاصة في ظل الظروف التي تعيشها سوريا وتكالب الدول الاستعمارية على بلدنا ومع جشع التجار المتزايد الذي لم يعد يردعهم وازع ولاضمير..).

أما عضو (مجلس الشعب) حسين حسون رئيس لجنة الموازنة والحسابات في المجلس فيرى أن الزيادة هي مكرمة من مكرمات (السيد الرئيس بشار الأسد)، وهي رسالة واضحة لأطراف التآمر على سوريا بأن الاقتصاد الوطني مازال قويا ويستند إلى بنية لا يمكن أن تؤثر فيها الهجمات التي يتعرض لها الاقتصاد من كل حدب وصوب والتي تهدف في النهاية إلى التأثير في معيشة المواطن السوري.

أما الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بقيادة النائب الاقتصادي في حكومة النظام قدري جميل، فمازالت تتذاكى أمام أعضائها وهاهي تصدر بيانا تذكر فيه:

(إن الجبهة الاقتصادية المعيشية تتحول إلى جبهة حاسمة بهذه اللحظات، وإن التطورات الحاصلة والضاغطة بشدة غير مسبوقة على معيشة أوسع الجماهير الشعبية، تحدث بفعل قوى الفساد في جهاز الدولة المتواطئة مع قوى خارجية بقصد تحقيق الأهداف نفسها التي لم تتحقق بواسطة تصعيد الصراع الدموي العنيف، فهي تلجأ لإلهاب الجبهة المعيشية عن طريق الضغط على سعر صرف الليرة، ورفع الأسعار المتتالي عبر رفع الدعم عن المحروقات وحوامل الطاقة). بينما يعلق أحد المعارضين السوريين من جيل الشباب على هذه الزيادة بقوله: (رواتب الشهداء والمعتقلين والمفصولين من عملهم، كافية لتغطية الزيادة الحالية فضلا عن فرق العملة، بين الليرة والدولار، وبناء عليه الله لا يكتر خيرك).

وطبعا مايزال مسلسل الغلاء مستمر فمنذ أيام قليلة قامت حكومة النظام برفع أسعار الغاز لتصل إلى ألف ليرة سورية، وهذا يعني وصولها لسعر ١٢٠٠ ل.س مع حساب تكاليف النقل. ومنذ أيام قام أصحاب الأفران الخاصة برفع سعر الخبز السياحي بقيمة ٢٠٪ . ومازالت أسعار الرز والبرغل والعدس والزيوت والألبان والأجبان والمعلبات تحلق نحو الأعلى.

وصار المواطن يعيش حالة من الفزع اليومي أمام الغلاء المتصاعد، بينما آلة النظام الأمنية والعسكرية مصرة على المضي في طريق القتل والتشريد والاعتقالات، لينتج عنها وضع اقتصادي كارثي، و هاهو المواطن السوري يدفع من جيبه فاتورة الحل الأمني الذي أراده نظام القتل وفي الوقت عينه يصبح المواطن ضحية هذا الحل الأخرق.

ترى بعد كل هذا أيمكن لزيادة بكل هذا السخف أن تغطي فقر الناس اليومي ووقوفهم وحدهم أمام طاحونة الغلاء؟

احتجاز ناشطات وتعرضهن لانتهاكات

هيومن رايتس ووتش يونيو ٢٤, ٢٠١٣

أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع ١٠ سيدات سوريات تم احتجازهن، وقلن جميعاً إن قوات الأمن والشبيحة قامت بانتهاكهن أوتعذيبهن أثناء الاحتجاز. شملت الانتهاكات الصدمات الكهربية، وإبقائهن في أوضاع مجهدة، واستخدام القضبان والأسلاك والعصي المعدنية في ضربهن وتعذيبهن. كانت السيدات الثماني قد حضرن مظاهرات سلمية، وقمن بتصميم ملصقات لجماعات المعارضة، وقدمن المساعدة الإنسانية والرعاية الطبية للمتضررين من النزاع، وقمن بنقل المنشقين عن الجيش السوري، وساعدن السوريين النازحين. وقلن جميعاً إن قوات الأمن احتجزتهن من نقاط تفتيش أو في مداهمات للمنازل، لمدد تصل إلى ما يقرب من ١٤ شهراً بين فبراير/شباط ٢٠١٢ وأبريل/نيسان ٢٠١٣. في حالتين قالت سيدتان إن محتجزيهما قاموا باغتصابهما أثناء الاحتجاز بفرع المخابرات العسكرية في طرطوس، وفرع المخابرات الجوية في المزة بدمشق. لم تتلق هيومن رايتس ووتش أية معلومات تفيد بقيام قوات المعارضة باحتجاز مؤيدات للحكومة أو قريبات للمرتبطين بالقوات الحكومية والإساءة إليهن. قالت ليزل غرنتهولتز، مديرة حقوق المرأة في هيومن رايتس ووتش: «فيما وراء المعارك اليومية بالمدافع، كان للمرأة صوت مسموع في المعارضة في القرى والبلدات في أرجاء سوريا. ورداً على هذا تقوم الحكومة السورية بمعاقبة النساء على توصيل المساعدات الإنسانية، والمشاركة في الاحتجاجات، وتأييد المعارضة، بتعريضهن للاحتجاز والتعذيب والاعتداء الجنسي». قالت هيومن رايتس ووتش إن اعتقال المحتجزات السابقات العشر جميعاً واحتجازهن كان تعسفياً. وقالت المحتجزات السابقات إن عناصر قوات الأمن التي تجري الاعتقالات لم تعلن عن هويتها ولا قدمت مبرراً قانونياً للاعتقالات ولا أبلغت السيدات بالتهم الموجهة إليهن ولا أخبرتهن بالمكان الذي تؤخذن إليه. كما أفادت السيدات بوقوع التعذيب في مقرات الاحتجاز التالية: فرع المخابرات العسكرية في طرطوس، وفرع المخابرات العسكرية رقم ١٥ في دمشق، وفرع المخابرات العسكرية في درعا، وسجن عدرا المركزي في دمشق.

قالت فاطمة (تم تغيير كافة الأسماء لحماية صاحباتها اللواتي أجريت معهن المقابلات)، وهي ناشطة عمرها ٣٥ عاماً كانت تساعد في نقل المنشقين عن الجيش السوري من حمص إلى درعا، قالت للمنظمة تعرضت للتعذيب كل يوم طوال فترة بلغت ١٥ يوماً أثناء الاحتجاز في فرع المخابرات العسكرية رقم ٢١٥ في دمشق، في مارس/آذار ٢٠١٢:

في أحد الأيام تستخدم الكهرباء، وفي اليوم التالي يستخدم «الشبح» (التعليق من السقف من المعصمين مع تدلي القدمين أو ملامستهما للأرض بالكاد). ما زالت آثار التعذيب موجودة. كنت أفقد الوعي من الكهرباء... كانوا يضربونني على ساقيّ تحت الفخذين وعلى ظهري. تم الإفراج عن فاطمة في مارس/آذار ٢٠١٣، بعد ما يقرب من ١٤ شهراً من الاحتجاز.

قالت ست من السيدات إن السلطات اتهمتهن بـ«الإرهاب» أو «الأنشطة الإرهابية»، لكنها أطلقت سراحهن بعد شهور من الاحتجاز بدون إجراءات قضائية كافية - بما في ذلك القضاة الذين رفضوا فحص ملفات قضاياهن بتعليمات من الأجهزة الأمنية، والذين أعادوهن للحبس الاحتياطي لمدد طويلة بدون تعليمات أو أحكام.

يُقدّر مركز توثيق الانتهاكات في سوريا أن الحكومة السورية احتجزت أكثر من ٥٤٠٠ سيدة بين مارس/آذار ٢٠١١ وأبريل/نيسان ٢٠١٣، كما يقدر بقاء ٧٦٦ سيدة و٣٤ فتاة تحت سن الـ١٨ عاماً في مقرات الاحتجاز الحكومية. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقق على نحو مستقل من الأعداد بسبب منعها من الوصول إلى مقرات الاحتجاز في سوريا. قامت اثنتان من المحتجزات السابقات بإبلاغ هيومن رايتس ووتش بأن عناصر قوات الأمن وحراس السجن اغتصبوهما وانتهكوهما جنسياً أثناء الاحتجاز. قالت أمل، ١٩ سنة، إنها تعرضت للاغتصاب في مناسبتين مختلفتين: الأولى على يد محقق وضابطين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، بفرع المخابرات العسكرية في طرطوس، والثانية على يد ضابطين بفرع المخابرات العسكرية رقم ٢٣٥ (فرع فلسطين) في دمشق، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢. حكت مايسة، ٣٠ سنة، لـ هيومن رايتس ووتش عن تعرضها للضرب والتهديد بالتعذيب، والاغتصاب في مناسبتين منفصلتين في يونيو/حزيران ٢٠١٢ على يد ضابط أمن أثناء احتجازها في فرع التحقيقات بالمخابرات الجوية في المزة بدمشق. بعد الاغتصاب الأول، قامت مايسة بإبلاغ أحد الضباط القادة الذي كان يستجوبها بالاعتداء. قام الضابط بصفع المعتدي أمام مايسة بعد أن تعرفت عليه بوصفه مرتكب الاغتصاب، لكنه لم ينقله من منصبه. قالت مايسة لـ هيومن رايتس ووتش إن المعتدي عاود اغتصابها في مساء اليوم التالي. في مناسبتين أخريين، في يوليو/تموز ٢٠١٢، قام أحد حراس السجن في نفس الفرع بإرغام مايسة على ممارسة الجنس الفموي معه. العميد عبد السلام فجر محمود هو مدير فرع التحقيقات بذلك المقر.

سبق لـ هيومن رايتس ووتش تحديد مواقع مقرات الاحتجاز الـ٢٧ التي تديرها أجهزة المخابرات السورية حيث تمكنت المنظمة من توثيق وقائع التعذيب، وكذلك الهيئات المسؤولة، وأساليب التعذيب المستخدمة، وهوية القادة المسؤولين في حالات كثيرة. ووثقت أنماطاً ممنهجة تشير إلى أن التعذيب وإساءة المعاملة هو سياسة تتبعها الدولة، وبالتالي يشكل جريمة ضد الإنسانية. كما سبق للمنظمة توثيق استخدام الاعتداء الجنسي على أيدي قوات الأمن السورية بحق محتجزين من الرجال والنساء في أكثر من ٢٠ واقعة. لم تتضح تماماً حتى الآن درجة استخدام الاعتداء الجنسي أثناء الاحتجاز، بسبب حرمان مراقبي حقوق الإنسان من الوصول إلى مقرات الاحتجاز، وامتناع الكثير من الضحايا عن التقدم مخافة الوصم أو التنكيل.

لا تملك هيومن رايتس ووتش أدلة على توجيه ضباط من الرتب العليا لأوامر إلى قواتهم بارتكاب اعتداءات جنسية أثناء الاحتجاز، أو على أن الاعتداءات الجنسية واسعة الانتشار وممنهجة في مقرات الاحتجاز الحكومية. إلا أن المعلومات التي تلقتها تشير إلى عدم اتخاذ الضباط القادة في معظم الحالات لأية إجراء للتحقيق في أفعال الاعتداء الجنسي أو معاقبة مرتكبيها أو منعهم من ارتكابها.. في الحالة الوحيدة التي وثقتها هيومن رايتس ووتش وبدا فيها أن الضباط وقعوا العقاب على المرتكب عن طريق العنف البدني - حالة مايسة - لم تكن تلك الأفعال كافية لحماية المحتجزة من الانتهاك. ولا توجد في أية حالة من الحالات أدلة توحي بملاحقة المرتكبين على جرائمهم.

تدعو هيومن رايتس ووتش إلى الإفراج الفوري عن كافة النشطاء والمحتجزين غير المنادين بالعنف المحتجزين تعسفياً. وقد دعت هيومن رايتس ووتش مجلس الأمن الأممي مراراً إلى مطالبة السلطات السورية بإتاحة وصول المراقبين الدوليين دون قيد أو شرط إلى كافة مقرات الاحتجاز، بمن فيهم أعضاء لجنة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان الأممي. ينبغي السماح لمراقبي حقوق الإنسان المدربين، المعترف بهم دولياً، وتجهيزهم للتحقيق في الاحتجاز التعسفي والتعذيب والانتهاك الجنسي لكل من الرجال والنساء. كما تكرر هيومن رايتس ووتش دعوتها إلى مجلس الأمن الأممي لإحالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتستحث الدول الأخرى على الانضمام إلى دعوات المحاسبة بتأييد الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بوصفها الهيئة الأقدر على التحقيق الفعال وملاحقة من يتحملون المسؤولية الكبرى عن الانتهاكات في سوريا.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

www.hrw.org/ar/news/2013/06/24

هل تتراجع قطر عن دعمها للثورة السورية؟

محمد سليم

لم يأت أمير قطر الجديد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، على ذكر سوريا في أول خطاب له بعد تسلمه مقاليد الحكم من والده. وبما أن الملف السوري كان الشغل الشاغل للأمير السابق، فقد كان هذا التجاهل لافتاً، لاسيما أن الأمير الشاب قد أفرد، بالمقابل، جزءاً من خطابه لإعلان التزام بلاده «بالتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله لنيل حقوقه المشروعة..».

ثمة من يربط ذلك بإشارتين أخريين، الأولى هي الفقرة من الخطاب التي قال فيها الشيخ تميم: «نحن دولة وشعب ومجتمع متماسك ولسنا حزباً سياسياً، ولهذا فنحن نسعى للحفاظ على علاقات مع الحكومات والدول كافة، كما إننا نحترم جميع التيارات في السياسة المخلصة المؤثرة والفاعلة في المنطقة، ولكننا لا نحسب على تيار ضد آخر».

وقد اتفقت القراءات على أن هذا الكلام يشير إلى الانتقادات الواسعة التي وجهت للسياسة القطرية، من جهة تبنيها للتيارات الإسلامية في دول الربيع العربي، وخاصة إخوان مصر الذين يواجهون اليوم استياء شعبياً وتحفظات أمريكية وأوربية كثيرة، وكذلك إخوان سوريا الذين - حسب نقادهم - قد استثمروا الدعم القطري - التركي في إقصاء التيارات الأخرى عن كيانات الثورة السورية (المجلس الوطني، والائتلاف الوطني)..

أما الإشارة الثانية فهي مسارعة الشيخ تميم إلى إقالة رئيس الوزراء اللامع والنافذ، حمد بن جاسم، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني. ومعروف أن بن جاسم كان مهندس السياسة الخارجية القطرية، خاصة في تحالفها مع التيارات الإسلامية في العالم العربي، كما كان الداعم الأبرز للثورة السورية، حتى قيل أنه يعتبر إسقاط النظام السوري قضية شخصية له، وقد جعله حماسه الشديد هذا شخصية مكروهة لدى نظام دمشق وحلفائه الروس والإيرانيين.

من ربط هذه الإشارات الثلاثة يصل مراقبون إلى الاستنتاج بأن السياسة القطرية سوف تشهد، في العهد الجديد، تغييرات ملموسة. سوف يتراجع دعمها للثورة السورية، وستعلن فض الشراكة مع الإسلاميين.. وذلك استجابة للضغوط الهائلة (الأمريكية تحديداً) التي تدفع في هذا الاتجاه.

تنطوي هذه القراءة على منطق، ولكنه منطق صوري يفتقد إلى ما يسنده في الواقع. فالتغيير في السلطة القطرية لم يأت نتيجة ضغوطات، بل نتيجة أسباب طبيعية قاهرة، وقبل أشهر طويلة من ظهور أي ضغوطات كان الأمير حمد بن خليفة قد غاب عن الأضواء، وصار مرضه الخطير بمثابة السر الذي يعرفه الجميع.

ثم أن السلطة انتقلت بسلاسة إلى عنصر أساسي ومحوري في القيادة السابقة، فالشيخ تميم كان ولياً للعهد منذ العام ٢٠٠٣، ومشاركاً في رسم السياسات القطرية وفي تنفيذ تفاصيلها، الشيء الذي يستبعد احتمال انقلابه على هذه السياسات.

لقد استثمر القطريون الكثير في مواقفهم الراهنة، وعلى رأسها دعمهم لثورات الربيع العربي، ولا شك أن استثمارهم هذا قد أتى أوكله، إذ تحولت قطر من دولة صغيرة هامشية إلى لاعب محوري في المنطقة، وبالتالي يصعب التصور أن القيادة الجديدة سوف تهدر هذا الانجاز وتتكفئ على نفسها مهما كان حجم الانتقادات والضغوطات..

من هنا يمكن أن نقرأ غياب اسم سوريا عن الخطاب الأميري من زاوية اللياقة الدبلوماسية وتجنب الخوض في القضايا الخلافية، علماً أن الأمير الجديد قد أشار بوضوح إلى استمرار انحياز بلاده «إلى قضايا الشعوب العربية وتطلعاتها للعيش بحرية وكرامة بعيداً عن الفساد والاستبداد»، مؤكداً مقولة مؤسس الدولة عن قطر التي «ستبقى كعبة المضيوم». أما إقالة الشيخ حمد بن جاسم، فيمكن إدراجها في باب التمكين للأمير الشاب، إذ يصعب مباشرته لمهامه كرأس للدولة في ظل شخصية مهيمنة وطاغية في رئاسة الحكومة.. إنه تغيير لشخص محدد لا لسياسة.

ولكن إذا كان التغيير الجوهري مستبعداً، فإن الباب يبقى مفتوحاً أمام تغييرات تفصيلية، تغييرات - إن صح التعبير - في الدرجة لا في النوع.. فالإسلاميون يسجلون إخفاقاً واضحاً في أدائهم، ويواجهون موجة غضب شعبي في أكثر من مكان، وربما يدفع هذا قطر إلى أن تخفض مستوى تبنيها لهم، مع الانفتاح أكثر على بقية التيارات. وفي الثورة السورية سوف ينعكس هذا على الإخوان المسلمين وحدهم..

وتبقى نقطة أخيرة، وهي أن غياب الشيخ حمد بن جاسم، بحضوره القوي وكاريزماه المميزة، عن مسرح السياسة، وإن كان لن يغير من جوهر الموقف القطري إزاء سوريا، إلا أنه سيفقد هذا الموقف نكهة خاصة..

أحجية التيار القومي

ياسر عطا الله

في حوار مع جريدة الحياة اللندنية، قال زعيم التيار الشعبي المصري، والمرشح الرئاسي السابق، حمدين صباحي:

«الخوف على سورية ينسيني الرأي في بشار، لأن الوضع هناك الآن وصل إلى درجة تهديد سورية كدولة وكشعب... مهددة في وحدتها وبقائها، وهذا نتيجة ارتكاب بشار جريمة في حق شعبه وإراقته الكثير من الدماء. في بداية الثورة كنا نقف معها، ولكن عندما دخلت الميليشيات المسلحة من الخارج واحتكموا إلى السلاح، أصبحنا ضد إراقة الدماء من الطرفين. وحين بدا أن سورية يمكن أن تنقسم وتتفتت دويلات على أساس طائفي، أصبحنا مع الدولة السورية، ولو كان في ذلك دعم لبشار الأسد الذي لا يستحق أي دعم».

يصعب أن تضم أسطر ستة هذا القدر من التناقض الذي تضمه الأسطر الستة السابقة، والواقع أن السيد صباحي يقدم هنا أحجية يستحق من يحلها مكافأة مجزية. فهو يحمل النظام السوري مسؤولية ما وصلت إليه سوريا من تفكك، ولكن بما أن الأمور وصلت إلى هذا الحد فلننس الآن موقفنا من هذا النظام ولنداوها بالتي كانت هي الداء!.. هكذا يجب أن ندعم النظام علماً أنه لا يستحق أي دعم!..

وكيف تستوي كل هذه المواقف مع بعضها؟

لنقرأ ما يقوله صباحي عن صدام حسين: « صدام حسين لم أُعجَب به إلا مقاتلاً ضد الأميركان، وهو في رأيي حاكم عربي يؤخذ عليه بعض المواقف وتُسجَّل له مواقف أخرى، كانت قيمته أنه دشن مشروعاً تنموياً هائلاً في العراق، ومعضلته بالنسبة إلى جيلنا الباحث عن قومية لا ترتبط بالحكم السلطوي القمعي، وهي تهمة لاحقت عبد الناصر. نقدنا لصدام كان في ما يتعلق بقضية الديموقراطية».

وحده الفكر القومي، في نسخته المحدثة، هو القادر على جمع هذه المتناقضات، فالقوميون، ناصريون وغيرهم، يريدون دولة موحدة قوية يسودها الفكر القومي ولكن شريطة أن تكون ليبرالية تعددية، وعلى رأس هذه الدولة يريدون زعيماً عظيماً يجمع الأمة تحت عباءته ويقود الجماهير إلى تحقيق أهدافها، ولكن شريطة أن يكون ديمقراطياً..!

وإذا ما تذكرنا ابتهاج صباحي ورفاقه بزيارة مرسي إلى الصين وروسيا، وكانت هذه المناسبة الوحيدة التي يمتدحون فيها الرئيس الإخواني، لاستطعنا إضافة تناقض آخر: فالقوميون يريدون الانفتاح على التجربة الديمقراطية لكن شريطة قطع العلاقات مع الدول الديمقراطية (الولايات المتحدة والدول الأوربية) والتوجه نحو الصين وروسيا وكوبا وفنزويلا..! وكيف يتجسد الحل القومي على أرض الواقع؟ بسيطة..

فليكن لدينا حزب أوحد اسمه الاتحاد الليبرالي بدلاً من الاتحاد الاشتراكي، وزعيم أوحد يصبح لقبه الزعيم الديمقراطي بدلاً من الزعيم الملهم.. بالشعارات وحدها حل القوميون مشكلتي الوحدة والاشتراكية، وبالشعارات وحدها يحلون اليوم مشكلة الديمقراطية!.

أسرار الدوحة التي ألهبت خيال السوريين!

هشام القاسم

يصر كثيرون على أن الأمور ليست كما تبدو عليه، وأن وراء الأكمة ما وراءها، وأنه يتوجب علينا تجاوز السطور لنقرأ ما يختبئ بينها.. وهكذا يهدر هؤلاء الكثير من المعطيات والوقائع والمواقف والتصريحات، على اعتبار أنها مجرد مظاهر خادعة وظيفتها التمويه على الحقيقة المكنونة خلفها. فلا التلكؤ الأمريكي الظاهر إزاء الثورة السورية يعني تلكؤ بالفعل، ولا تصريحات راسموسن بعدم وجود نية للتدخل تعني عدم تدخل الناتو بالفعل، ولا كلام بعض الشيوخ الأمريكيين عن حظر السلاح على المعارضة يعني حظراً بالفعل، ولا دعم السعودية لمؤتمر جنيف يعني دعماً بالفعل.. فالدبلوماسية بالنسبة لهؤلاء هي خداع دائم، والوصول إلى الحقيقة يقتضي، ليس فقط تجاوز التصريحات المعلنة، بل وعكسها تماماً.

لقد عاندت وقائع الثورة السورية هذا المنطق طويلاً، ولكن اجتماع الـ ١١، الذي انعقد في الدوحة الأسبوع المنصرم، قدم دعماً سخياً عبر تصريح الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء القطري (السابق)، بأن الدول المجتمعة «اتخذت قرارات سرية». ولنا أن نتخيل أي وقع مدو أحدثته مفردة «سرية» لدى الموسوسين أساساً بالسرية والأسرار.. إذاً - وحسب هؤلاء - فإن كل ما تقوله واشنطن وكل ما يصرح به الأوربيون ليس إلا تمويه وحسب. إنهم يعدون لمفاجأة من العيار الثقيل، وما كلامهم عن مؤتمر جنيف وعن تسوية وعن استرضاء الروس، إلا من باب تشتيت الانتباه..!

وما هي هذه المفاجأة الثقيلة؟

ثمة سيناريوهان في التداول منذ الأسبوع الفائت، أولهما يتمحور حول انقلاب يخطط له الغرب في سوريا، وكانت صحيفة التايمز البريطانية هي المسؤولة عن إطلاق هذا السيناريو، فقد نشرت على صفحتها الرئيسية موضوعاً في الشأن السوري تحت عنوان «الغرب يحاول التخطيط لانقلاب عسكري في سوريا».

وتقول التايمز «إن قادة مجموعة الثماني اتفقوا خلال قمتهم التي عقدت في ايرلندا الشمالية على أن أعوان الأسد يمكن أن يسمح لهم بلعب دور مهم في إعادة بناء سوريا في محاولة لتشجيع فكرة الانقلاب الداخلي ضد الديكتاتور».

وأضافت الصحيفة أن قادة مجموعة الثماني وعدوا كبار الجنرالات والشخصيات البارزة في أجهزة الأمن السورية بأنهم سينجون إذا ما رحل الرئيس السوري بشار الأسد. وهذا التعهد جزء من محاولة تعلم الدروس المستفادة من العراق الذي شهد صراعاً طائفياً بعد الإطاحة بصدام حسين وكافة معاونيه العسكريين، غير أنه في الوقت ذاته جاء ليشجع المقربين من الأسد على الانشقاق عنه.

ولفتت الصحيفة إلى ما قاله رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، عن أن قادة مجموعة الثماني يريدون إقناع الموالين للأسد، الذين يعلمون في داخلهم أنه راحل، بأن سوريا لن تسقط في مستنقع الفوضى بدون الرئيس السوري.

أما السيناريو الثاني فيدور حول قرار أمريكي - أوربي بفرض حظر جوي فوق سوريا، مع كل ما يستلزم إنجاح الحظر من ضربات جوية وهجمات صاروخية على مواقع عسكرية حيوية يمتلكها النظام، ما يعني في النهاية أن قرار إسقاط النظام بالقوة قد اتخذ.

ويستند مروجو هذا السيناريو إلى إبقاء الولايات المتحدة لألف من جنودها، مع عدد من بطاريات صواريخ باتريوت في الأردن عقب الانتهاء من مناورات (الأسد المتأهب)، وكذلك إلى مكالمة بين أوباما وأردوغان، قيل أن موضوعها هو الاستعداد لانخراط تركيا في هذا السيناريو..

وفي هذا السياق أوردت صحيفة (بلومبرغ) الأمريكية أن رئيس أركان الجيوش الأميركية، الجنرال مارتن دمبسي، اختلف خلال لقاء في البيت الأبيض مع وزير الخارجية جون كيري حول فوائد شن ضربات عسكرية ضد النظام السوري.

وكتب جيفري غولدبرغ في الصحيفة، نقلاً عن مصادر لم يسمها، أن كيري دافع عن شن غارات على قواعد جوية للنظام السوري تستخدم لإطلاق أسلحة كيميائية ضد المقاتلين المسلحين، إلا أن دمبسي حذر بشدة من أن الغارات الجوية تنطوي على مخاطر كبيرة وأن شل الدفاعات الجوية السورية سيتطلب ضربات جوية على نطاق واسع.

وتابعت الصحيفة: «بحسب مصادر عدة فإن دمبسي وجه انتقادات عدة إلى كيري وطالب بطرح خطة لمرحلة ما بعد الغارات الجوية، وأشار إلى أن وزارة الخارجية لا تدرك فعلا حجم ومدى تعقيد مثل هذه العملية».

وتعقيباً على ما أوردته الصحيفة، صرح مسؤول في البنتاغون لوكالة (فرانس برس) أن «رئيس الأركان كان واضحاً عندما قال إننا بحاجة لفهم كل الخيارات وكل العواقب». وتابع هذا المسؤول، الذي رفض الكشف عن هويته، أن دمبسي يعتبر أن دوره هو إسداء أفضل نصيحة حول عواقب أي عملية عسكرية، لكنه لم يتخذ موقفا رافضاً لمثل هذا التدخل. وأضاف المسؤول: «دمبسي لم يقل إنه ليس علينا القيام بذلك».

ما نصيب هذين السيناريوهين من الصحة؟

يبدو خيار الانقلاب مستبعداً، ويصعب التصديق بأن الثمانية الكبار (وضمنهم روسيا) قد اتخذوا مثل هذا القرار، فهو على الأقل يخالف تماماً توجهات موسكو التي لا تزال، كما هو واضح، متشبثة ببقاء النظام وعلى رأسه الأسد، وهذا ما شكل محور الخلاف بينها وبين بقية الدول التي اجتمعت في بلفاست. وكذلك يصعب التصديق بأن الدول الغربية السبعة هي التي اتخذت القرار، دون موسكو ولكن بحضورها!!

ثم ما هذا القرار الخطير الذي يتخذه (كبار العالم)، وفي صباح اليوم التالي يغدو سراً يعرفه الجميع، بمن فيهم النظام السوري نفسه؟!

ربما كان خيار الانقلاب متاحاً في الأشهر الأولى للثورة، أما الآن فقد أبعدت كل الأسماء المرشحة للقيام بانقلاب، إما بالتصفية أو بالتسريح، وما تبقى فهو ينتمي إلى النواة الصلبة للنظام.

وعلى كل حال فإن الضباط الكبار لن يفكروا بأي تمرد قبل أن يتيقنوا من أن النظام ساقط لا محالة، وهذا يحتاج إلى تغيير كبير في موازين القوى لصالح الجيش الحر، وقبل ذلك فإنه من الصعب المراهنة على تغيير ولاء المقربين.

أما السيناريو الثاني - التدخل العسكري - فهو أكثر واقعية، إذ يمتلك على الأقل إمكانية فعلية لتنفيذه، ومع ذلك فالإشارات المؤكدة له تبدو قليلة للغاية، ولا تقدم المواقف الأمريكية إلا دلائل على الاتجاه المعاكس. وبعد اجتماع الدوحة إياه فقد خرج وزير الخارجية الأمريكي جون كيري من الرياض ليعلن أن لا بديل عن جنيف٢ وأن التسوية السلمية هي السبيل الوحيد لحل الأزمة السورية، ويتوجب علينا الاقتناع أن هذا هو جوهر الموقف الأمريكي، فهو ينسجم مع سياق استراتيجية أوباما القائمة على لملمة البعثرة الأمريكية وعدم التورط في صراع جديد، وعلى الالتفات أكثر إلى الداخل، وكذلك على الشراكة مع القوى العالمية المؤثرة، ولا سيما روسيا..

كما أن السلوك الأمريكي، منذ بداية الثورة السورية، يصادق على هذا التوجه المعلن ولا يناقضه.

إذاً فالأمور هنا هي كما تبدو عليه بالفعل، ما يجعلنا نركز على البحث أمام الأكمة لا خلفها، وأن نقرأ السطور نفسها..

خالد خليفة يوقع عبر الفضاء الإلكتروني روايته الجديدة

«لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة»

يارا بدر

قرأ الصحفي المصري سيد محمود الكلمات القليلة التي أرسلها الروائي والسيناريست السوري خالد خليفة من دمشق، من برزة التي لا يزال يسكنها تحت القصف ورغم انقطاع التيار الكهربائي لقرابة الثلاثين ساعة أحياً وبشكل متواصل، في مناسبة حفل توقيع روايته الجديدة «لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة»:

(أحب أن تحتفلوا بكتابي وتشربوا نخبي كما أفعل يوميا وأشرب نخبكم ونخب كل أصدقائي الغائبين، لكن بقائي في دمشق أمراً لا يستدعي الاحتفال، ولا توجيه رسائل، خاصة وأن أغلب أبناء الشعب السوري في المناطق الثائرة يدفعون أثماناً باهظة لا أدعي ولن أدعي أنني دفعت نسبة ضئيلة منها، أنا باق هنا وهذا شيء طبيعي كشرب كأس ماء لا يستدعي الانفعال، كما تفعلون أنتم كل يوم في تحضيركم لثورتكم الثانية ضد فقهاء الظلام. إنه شيء طبيعي أن نسير مع شعبنا، نشاركه الحلم والأمنيات في مستقبل حر كريم. يكفيني أن قلوب أصدقائي رقيقة إلى هذه الدرجة، يكفيني كل هذا الحب الذي أشعر به كل لحظة.

كونوا بخير وأرجو أن تكون مناسبة حفل توقيع روايتي لتوجيه كلمة تضامن مع الشعب السوري وليس معي شخصياً، وليس على صفحتي بل في كل الوسائل المتاحة للتعبير عن هذا التضامن. ننظر إلى ثورتكم الثانية بعيون مفتوحة على الأمل. نعم يكفيني الحب كي أعيش. خالد خليفة).

بهذه الكلمات تحدّث خالد عن نفسه اليوم وابن حلب يعيش ثورة كجزء من الثورة الشعبية التي ردّ عليها النظام بمختلف الوسائل العسكرية من الصواريخ إلى القنابل الفراغية والعنقودية والمسمارية وحتى الغازات الكيماوية السامية في بعض المناطق، ومنها القابون التي لا تبعد كثيراً عن برزة وعن وسط دمشق. أمّا حلب فقد ضربها النظام السورية بقيادة الراحل حافظ الأسد وزمن ولاء رفعت الأسد لهذا النظام بكل وحشيته العسكرية عام ١٩٨٢ مع ضربه لمدينة حماة في ما اعتبره محاولة للقضاء على حركة الأخوان المسلمين المُسلحة التي حاولت النهوض في تلك المدن آنذاك. في الطرف الآخر، في الغرفة الصغيرة من الطابق الثالث لعمارة قديمة تجاور مكتبة «مدبولي» الشهيرة، ولا تبعد كثيراً عن ميدان التحرير الثائر اجتمع مثقفون سوريون، أصدقاء مغتربون يلملمون الذاكرة وشتاتهم، يغصون بصمت شوقهم إلى مدينتهم، وتاريخهم وأزقتهم، وبمرارة معرفتهم أنّها تدّك بالأرض ولا أحد يهتم. في مقر دار «عين» للنشر والتوزيع من مساء صيف القاهرة العابق يوم ٢٤ حزيران شاركوا في حفل توقيع رواية «لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة» التي بحسب الناشرة السيدة «فاطمة البودي» سوف توزّع في دمشق قريباً.

تأتي الرواية الجديدة كأخت صغيرة، كحفيدة شابة لرواية خليفة السابقة «مديح الكراهية»، في قطع وسط ضمّ ٢٦٠ صفحة. بغلاف يشي بشيء من أسرارها، حيث صورة اللباس العسكري السوري الرسمي، لرجل لا يظهر وجهه، ومقطع صغير لصورة سيدة واثقة، حالمة، سعيد، تستهدف عيناها الفائضتان بقوّة روحها حشرة تبدو كذبابة ملونة، ورغم جمال ألوانها يبقى في حضورها وحشة وقرف.

«مديح الكراهية» ٢٠٠٨، التي كانت من بين أول ستة روايات عربية رشحت لجائزة البوكر العربية في دورتها الأولى عام ٢٠٠٨. ومؤخراً تمّت ترجمتها إلى اللغة الثامنة. وبحسب القائمين على الدار سوف تصدر منها طبعة جديدة عن دار «عين».

بحساسيته كإنسان ومواطن ومثقف يعيش شاهداً على أحلام ثورة وخراب مدينة يكتب عن التاريخ الأسود لنصف قرن احتلّ خلالها الريفيون حلب ووطن اسمه سورية، لوحشيتهم ووحشية من ساندهم في زمنهم الأول، وعن الخوف وآلياته والتفكك الإنساني والمكاني. بشجاعة من يعيش يومياً مع الموت، ومؤخراً تعرّض لأزمة قلبية أدخلته المشفى، يكتب عن زمن انتهى ويرفض الكثيرون سوريون وروس وإيرانيون الاعتراف بنهايته، خليفة الذي تعرّض للضرب حتى كسرت يده خلال اعتداء أجهزة الأمن السورية عليه أثناء مشاركته في تشييع الموسيقي السوري ربيع غزي.

في تقديمها أشارت دار «عين» إلى الرواية: (هى رواية عن مجتمع عاش بشكل متواز مع البطش و الرغبات المقتولة ، عبر سيرة عائلة اكتشفت أن كل أحلامها ماتت و تحولت إلى ركام كما تحولت جثة الأم إلى خردة يجب التخلص منها ليستمر الآخرون في العيش).

يُذكر أنّ لخليفة مجموعة قصصية بعنوان «حارس الخديعة» ١٩٩٣، ورواية «دفاتر القرباط» ٢٠٠٠، إضافة اروايته «مديح الكراهية».

راديو «روزنة» أحد أضخم المشاريع الإعلامية السورية الجديدة..

سارة مراد

بآمال كبيرة أعلن يوم ٢٦ حزيران ٢٠١٣ من مقهى «تارتومبيون» في باريس– فرنسا عن بدء عمل راديو «روزنة» الذي استغرق التحضير له وقتاً طويلاً، ليكون جمعاً لخبرات سورية شابة من الداخل والخارج السوري، محاولاً الخروج بمحتوى يمزج بين قوة الحدث المُعاش تحت القصف وفي زوايا مدينة تحتلها الحرب التي ينقلها قرابة الثلاثين مراسلاً ميدانياً موزعين في مختلف المحافظات السورية، وبين مهنية وموضوعية خمس إعلاميين سوريين غادروا إلى باريس بحثاً عن سبل أخرى للعمل والاستمرار. علماً أنّ المراسلين الميدانيين شاركوا في دورتين تدريبيتين نظمتهما في تركيا قناة فرنسا الدولية، وهي هيئة دولية فرنسية تقدم دعما لوسائل الإعلام وتابعة لوزارة الخارجية.

يتميز راديو «روزنة» بضخامته حيث انطلق كإذاعة عبر موجات أثير (أف أم)، وعبر الستالايت والانترنت.

كما يعرضون محتواهم الفكري والثقافي على موقعهم الإلكتروني، الذي يمكن من خلاله الاستماع إلى الراديو، وقراءة المقالات والأخبار والتقارير والإطلاع على زاوية خاصة وكبيرة خُصّصت ل «صحافة المواطن». وفي آلية العمل فإنّ المواد التي تبث على الإذاعة، يتم لاحقاً نقل إشارة البث إلى امستردام التي تبثها لاحقا عبر الأقمار الصناعية على قمر عربسات الذي يصل إلى كل الدول العربية. وهذا البث تتولاه إذاعة هولندا، الإذاعة الدولية الهولندية التي تدعم هذه العملية.

حول هذه النقطة وحول المشروع صرّحت لينا الشوّاف رئيسة التحرير في الراديو في مقابلة مع الصحفيين أنّ راديو «روزنة»: (وضعت على عاتقها متابعة تفاصيل الحياة اليومية للسوريّين، من خلال إعطاء الكلمة للمدنيّين، الضحايا الأساسيّين في هذا النزاع. كما تقترح الإذاعة أيضا تحاليل نقدية، بعيداً عن الميول السياسية، الدينية أو غيرها). يُذكر أنّ الإذاعة تتلقى دعماً من جهات عديدة هي: الدنمارك وفرنسا والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والدعم الدولي لوسائل الإعلام (منظمة دنماركية غير حكومية) وقناة فرنسا الدولية وإذاعة هولندا ومنظمة «مراسلون بلا حدود» بالإضافة إلى دعم «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان». إلا أن الشواف أكدت هذا الصدد: (أنه رغم أن الإذاعة تتلقى دعما من دولتين إلا أنها ليست مرتبطة بأي حكومة وكذلك فإن الدعم الذي تقدمه لها وزارة الخارجية الفرنسية ليس سوى معنوي وتقني).

للإطلاع يمكن زيارة موقع راديو «روزنة» على الرابط التالي: www.rozana.fm

اعتقال فؤاد حميرة وحماية الأقليات

فداء يونس

يأتي إعتقال الكاتب والسيناريست فؤاد حميرة ليشكل جواباً متأخرا بالمعنى الزمني على رسالته التي سبق أن وجهها إلى الأسد الإبن بصفته رئيساً للجمهورية، لكنه يأتي في وقته كجواب يؤشر على أزمة هذا النظام التي تدفع به إلى اعتقال أي صوت سلمي ينتقد سلوكه، ويؤشر لأخطائه، وبشل خاص من داخل الأقليات التي كان يدعي كاذبا تمثيلها، والدفاع عن مصالحها ووجودها، في وقت يضطر فيه النظام إلى تفجيرات باب توما، وإشعال عامودا في معارك داخلية، ليقنع العالم أن وظيفته في حماية الأقليات ما زالت قائمة، لذلك يبدو مفيداً في هذه اللحظة أن نستعيد رسالة حميرة التي تعود لتاريخ ٢٠١٢-٠٧-٠١، تلك الرسالة التي تضع الاصبع على الجرح، وهذا نصها:

ما الحكاية سيادة الرئيس؟ أما زلت مصرا على قيادة المقاومة والممانعة بشعب يتعرض للإذلال والإهانة والاعتقال والقتل على يد شبيحتك وأجهزة أمنك؟ أما زلت تريد الانتصار على إسرائيل ببلد أوصلته حكمتك إلى الدرك الأسفل الذي يعيشه الآن؟ حيث تنتشر الجثث والتفجيرات والكمائن وعمليات الخطف والسلب والنهب والحرق...حيث لا أمان لسوري حتى في بيته... هل تريد تحرير الجولان بشعب يعيش أقذر حالات الحرمان والإقصاء والإلغاء والبطالة والفوضى الأمنية والفلتان القانوني؟ أما زلت مصرا على قدرتك في القضاء على المؤامرة المزعومة باقتصاد منهار، وشعب على أبواب حرب أهلية بفضل عبقريتك؟ بثقافة الفساد واللصوصية؟

كلمة أخيرة سيادة الرئيس: شعب يريد الكرامة، هو فقط الشعب القادر على تحرير الجولان وقيادة المقاومة، أما الشعب الذي تريد له الذل كل ساعة، فلن يكون إلا عبئا ثقيلا على كاهلك..شعب تحرمه من الكهرباء...شعب يعيش في العتمة...شعب تحرمه من الغاز والوقود الشتوي...شعب تحرمه من العمل... تحرمه من الحرية.... لن ينتصر إلا عليك.

كاريكاتير العدد

أحداث عامودا والمسألة الكردية

جورجيت أسعد

نظام البعث القومجي لم يعترف للشعب السوري، بكل مكوناته، من عرب وأكراد أو سواهم بحقوق المواطنة والمساواة، بل منّ عليهم جميعاً بحقوق القطيع الذي يتشرف هو برعايته، وكان الأكراد في سوريا بحكم وزنهم الديمغرافي وتشابك وجودهم الاقليمي، هم الأكثر تضرراً من سياسات البعث التمييزية، والتي سلبتهم الكثير من حقوقهم القومية والانسانية أيضاً، بما فيها حقوق التملك والجنسية أيضاً، وكل ما يترتب على فاقدي الهوية من حقوق مهدورة.

دون أن يردع ذلك النظام عن استغلال ظروفهم السيئة، واللعب على الانتماءات المذهبية لبعض فصائلهم «PKK»، للإستقواء بهم كورقة ضغط إقليمية في مواجهة الجار الأقوى «تركيا» لعقد من الزمن، غير أن تلك العلاقة السابقة مع «PKK» لم تجد أي ترجمة أو انعكاس لها فيما يتعلق بحقوق الأكراد السوريين وتحسين شروط حياتهم البائسة، ولم يتردد النظام في لحظة حاسمة من تطور الخلاف مع تركيا، التي وصلت حدّ التهديد بالحرب، فتخلى عن حلفائه وعن أوراق قوته، بل سلّم تركيا بطريق مهينة عبد الله أوجلان.

مع بداية الثورة في سوريا قبل عامين وبضعة أشهر، كان النظام السوري يشتغل على تفتيت تلاحم ووحدة السوريين عبر الحديث عن سلفيين ومجموعات إرهابية وحقوق الأقليات بالمعنى المذهبي والقومي الإثني أيضاً، وفي هذا السياق استعاد النسخة المشوهة عن تنظيم «PKK» بإسم «PYD» وبقيادة صالح مسلم هذه المرة، ليستقوي بهم ضد الموقف التركي الداعم للثورة السورية، وضد أكراد سوريا الذين نزلوا للمشاركة في الثورة.

وكان أكراد سوريا الأكثر يقظة للعبة النظام التقسيمية، فلم يقعوا في شرك شعاراته الديماغوجية، بل هبوا للمشاركة في ثورة الحرية والكرامة التي انطلقت، أعلنوا تمردهم على نظام القمع والفساد الذي أهدر الكثير من حقوق الأكراد القومية والإنسانية كما أشرنا، وكانت عامودا هي أول مدينة سورية تسقط تمثال الأسد الأب من ساحتها الرئيسية، وكانوا يرددون مع كل أطياف الشعب السوري في جمعة «آزادي» وغيرها «واحد .. واحد .. واحد.. الشعب السوري واحد».

مجموعة صالح مسلم وبضوء أخضر من النظام سعت منذ اللحظات الأولى لتتويج نفسها المكون السياسي الوحيد الناطق باسم الأكراد، في محاولة لاقصاء كل التيارات الكردية اليسارية والوطنية، وأجرت لترسيم سيطرتها انتخابات برلمانية في المناطق الكردية، كما أقامت الحواجز بالتعاون مع شبيحة النظام الأسدي، بل لم تتأخر في إغتيال المناضل السوري-الكردي مشعل تمو رئيس حزب المستقبل الكردي، وها هي الآن تعتقل وتقتل الأكراد الذين عجز نظام الأسد عن السيطرة عليهم، وتدخل لجان الحماية الشعبية تقتحم بيوتهم في عامودا لفضّ اعتصام سلمي وحركة احتجاجية متمثلة في الإضراب عن الطعام إثر مقتل ثلاثة شهداء وجرح أكثر من ٢٥ من متظاهري الأكراد، تدخل لجان الحماية الشعبية وقوات الأسايش لمنع أي تظاهر أو احتجاج على سياسة التشبيح التي يرتكبها عناصر «PYD» بعد أن أحرقت خيمة الاعتصام ، ومكاتب حزب «آزادي» ووزعت قناصتها فوق أسطح البيوت في عامودا، وطلبت بمكبرات الصوت عدم خروج الناس من بيوتهم تحت التهديد بالقتل!

مجزرة عامودا هي استكمال لمجازر القصير والقريتين وتلكلخ وسواها من المجازر التي يرتكبها النظام في كل المدن والبلدات السورية، لكنها بأدوات أخرى، مع أنها من نفس الطبيعة، ولن تتوقف هذه المجازر إلا بالقضاء على النظام وكل أدواته في سوريا واستطالاتها الاقليمية أيضاً.